تحديد العوامل المؤثرة على التنويع والتركز الاقتصاديين في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل

ليلى شيخة [1*]

شهرزاد عبيدي[2]

تاريخ الاستلام : 2018/06/10 ؛ **تاريخ المراجعة :** 2018/06/11؛ **تاريخ القبول :** 2018/07/07

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحديد العوامل المؤثرة على التنويع والتركز الاقتصاديين في عينة من البلدان العربية المختارة. تم استنتاج المحددات من الدراسات السابقة وجمع بيانات عنها خلال الفترة 1995-2015. وتمت صياغة العلاقة بين تلك المتغيرات ومتغيري التنويع والتركز الاقتصاديين في نموذج قياسي على شكل بيانات بانل بنموذج الانحدار المجمع وتم تقديرها بالاعتماد على البرمجية Eviews9.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى مؤشري التنويع والتركز الاقتصاديين في الدول العربية المختارة سيئ ويتعدى عتبة 0.5، وقد كانت جميع المعلمات غير معنوية، مما يعني أن التنويع والتركز الاقتصاديين في البلدان العربية لا يتأثران بأي من المتغيرات المستقلة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي- التركيز الاقتصادي – بيانات البانل – نموذج الانحدار المجمع – مؤشر HHI

تصنيف JEL : E01, C23.

Abstract :

The present paper aims to identify the factors affecting the economic diversification in a sample of selected Arab countries. The determinants were derived from many previous studies and the dataset was reported for the period 1995-2015. The Model of this study was estimated using pooled panel data and Eviews9. Economic diversification and economic concentration were both considered as dependent variables.

We have concluded that the level of economic diversification and economic concentration indexes of the selected Arab countries is bad exceeding the 0.5 threshold . We have found also that all the parameters were not significant, which means that economic diversification and concentration in the Arab countries are not influenced by any of the independent variables.

Key words : economic diversification - economic concentration - Panel data - Pooled regression model – HHI index

Jel Classification Codes : E01, C23.

1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة باتنة، الجزائر**

2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة باتنة، الجزائر**

*** الكاتب المسؤول: ليلى شيخة**

الإشكالية:

تفطنت البلدان العربية منذ سنوات إلى ضرورة النهوض بمختلف قطاعات الصناعة عبر مؤسساتها المشتركة المختلفة (مثل: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) رغبة في التحرر من قيود الاقتصاد الريعي الذي يخضع بامتياز لجانب الطلب في البلدان الصناعية، وحرصا على تجنب الوقوع في أزمات خانقة جراء انخفاض الأسعار في قطاع الطاقة، مثلما تعيشه هذه البلدان منذ مطلع 2015 وفي أزمات سابقة.

وليتحقق ذلك لا بد من تجنيد كافة الموارد لتنمية وتنويع القطاعات التي من المرجح أن تحصل منها الاقتصاديات العربية على مداخيلها المالية وتلبي من خلالها الطلب المحلي، إما بالاعتماد على القدرات الداخلية في الانتاج أو بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُحسب على الانتاج المحلي مادامت نسبة معينة من عمليات الانتاج أو كلها تتم على أراضي البلدان العربية المضيفة. وفي هذا السياق يطرح التساؤل الآتي: هل تؤدي الموارد الفعلية المحشودة في ظل الظروف المحيطة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الدول العربية؟ للإجابة على هذا التساؤل تنطلق هذه الورقة من الفرضيتين الصفريتين الآتيتين:

H0,1: لا تؤثر المتغيرات المستقلة على التنويع/التركز الاقتصادي في الدول المختارة عند مستوى دلالة 5%

H0,2: لا يوجد اختلاف بين دول الدراسة من حيث تأثير العوامل المستقلة على التنويع/التركز الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%

I. الدراسات السابقة: لقد تعرض مختلف الباحثين إلى موضوع التنويع الاقتصادي من عدة جوانب، حيث اجتهدوا في تحديد العوامل المؤثرة عليه وطرق قياسه وذلك في مختلف الدول المتباينة من حيث قوة اقتصادها وطبيعة مواردها، وقد اختلفت بذلك النتائج المتوصل إليها .

قام Anar Ahmadov عام 2012 بدراسة المحددات السياسية للتنويع الاقتصادي في 58 بلدا من البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية لمعرفة سبب نجاح بعض الدول النامية في تنويع اقتصادياتها في حين فشلت دول الأخرى في ذلك، معتمدا على العوامل السياسية والمؤسساتية عوضا عن العوامل الاقتصادية والجغرافية البحتة وباستخدام بيانات الفترة 1962-2010 .

LEZINRU

لقد بُنيت الدراسة على نموذج قياسي اختير فيه كمتغيرات الريع على الفحم والغابات والمعادن والنفط والغاز كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر–Herfindahl Hirschman (HHI) لتركيز الصادرات كمقياس للتنويع الاقتصادي. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن آثار العوامل الجغرافية والديموغرافية على التنويع الاقتصادي قد لا تكون واضحة بقدر وضوح تأثير العوامل السياسية والاقتصادية حيث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- للقدرة التنافسية تأثير إيجابي قوي على التنويع في حين لم يكن للقيود التنفيذية القدر نفسه من الأهمية في التأثير عليه؛
- الانقسامات العرقية –مع أو بدون نزاع قائم- لها أثر سلبي قوي على التنويع؛
- هناك علاقة بين أصل المؤسسة وطبيعة الصناعة (استخراجية أو غير استخراجية) في قياس الأثر على التنويع الاقتصادي؛
- الموارد المختلفة لديها أثار مختلفة على التنويع؛
- يعتبر الاعتماد على المحروقات عائقا قويا أمام التنويع؛
- لم يتم تحديد أثر لعدم وجود وفرة في الموارد الطبيعية على التنويع الاقتصادي (Ahmadov, 2010).

تطرق Alan Gelb في دراسته عام 2010 إلى التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث عمد إلى الكشف عن الأسباب الحقيقة وراء التمسك بضرورة تنويع الاقتصاد وعدم تركيز الدولة على قطاع واحد حتى وإن كانت تمتلك فيه ميزة نسبية قوية. وكان من بين تلك العوامل النمو الديموغرافي. كما تم تسليط الضوء على الأبحاث التي عالجت علاقة الارتباط أو الاستقلال بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق التطور والنمو السريع من خلال تنويع الاقتصاد، وقد توصل الباحث إلى صعوبة الحكم على وجود مثل تلك العلاقة، غير أنها بلا شك مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية مستشهدا باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا.(Gelb, 2010)

حاول ممدوح عوض الخطيب عام 2014 قياس درجة التنوع في الاقتصاد السعودي بمؤشرات كمية لمعرفة مدى التغير في هيكل الاقتصاد السعودي بعد أن كان قائما على الصادرات النفطية، وقياس علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي مستخدما في ذلك ستة متغيرات لقياس التنوع. ويتعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والإيرادات الحكومية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1970-2011 والعمالة خلال الفترة 1984-2011. وتم قياس التنوع الاقتصادي في هذه الدراسة بالمؤشر HHI

لكل متغير على حدة، وقد تم التعامل مع المؤشر في هذه الدراسة كمتغير مستقل في نموذج سلاسل زمنية.

كانت أهم نتيجة توصل إليها البحث أن لمؤشر التنويع الاقتصادي المركب تأثيرا طرديا على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واستنتج أن التنويع الاقتصادي في السعودية ضعيف أساسا، وأنه يستلزم تغيير دور الدولة في قيادة الاقتصاد وإنعاش وتنشيط القطاع الخاص، وإجراء إصلاحات اقتصادية واسعة. (الخطيب، 2014)

وفي دراسته أجريت عام 2015 حول تحديات انهيار أسعار الصرف والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حاول خالد بن راشد الخاطر تقييم مدى استفادة دول المجلس من التجارب السابقة لانخفاض أسعار النفط في تنويع اقتصادياتها للحد من التعرض لتقلبات الأسعار، من منطلق أن هذه الدول أخفقت بشكل عام في الوصول باقتصادياتها إلى الحد الأدنى المطلوب من تقليص اعتمادها على المداخيل النفطية والتركيز على الصادرات .

أشار الخاطر إلى أن التحرر من الاقتصاد الريعي الذي يتعارض أساسا مع فكرة التنويع يتطلب النهوض برأس المال البشري وإصلاح القطاع العام وفتح مجال التنافس أمام القطاع الخاص، ولا يمكن نجاح الخطوات السابقة إذا لم يتم إجراء اصطلاحات في السياسات الاقتصادية لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنافسية. وقد لخص الباحث شروط نجاح التنويع في محورين: إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، سيما السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، وتنويع القاعدة الإنتاجية بإجراء تعديلات في جانب العرض بعيدا عن قطاع المحروقات.(الخاطر، 2015)

وقد أشار Bassam Fattouh & Laura El-Katiri في ورقة بحثية نشرت عام 2012 إلى أن الدول العربية تختلف فيما بينها من حيث مستويات التنويع الاقتصادي وأفضلها حالا المغرب وتونس ولبنان والأردن، وهي دول تغيب فيها الصناعات الهيدروكاربونية وإيراداتها لا تقوم على الصناعات الاستخراجية. وبالمقابل، فإن اقتصاديات العديد من الدول العربية المنتجة للنفط والغاز لا تزال أقل تنوعا بكثير مع ارتفاع معدل الاعتماد الاقتصادي على قطاع النفط والغاز الطبيعي، ويتجسد ذلك جليا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي الستة إضافة إلى ليبيا والعراق التي تعتبر أقل الاقتصاديات العربية تنوعا. ويعود السبب في ذلك إلى تأجيل الاستثمارات في القطاعات البديلة وتزايد عدد الشركات المملوكة للدولة. وتعتقد الدراسة أن تفاوت مستويات توفر الموارد الطبيعية ومدى توفر اليد العاملة الماهرة والأسبقية في تأسيس قطاعات الصناعات المحلية وتوافر

LEZINRU

LEZINRU

الأراضي الصالحة للزراعة تعتبر عوامل ضغط مهمة على التنويع الاقتصادي (Fattouh & El-Katiri, 2012).

ومن وجهة نظر المعهد العربي للتخطيط فإن تحقيق التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر العديد من العوامل. وتتمثل في العوامل المادية (الاستثمار ورأس المال البشري) والتناسق في السياسة العمومية (السياسة المالية والتجارية والصناعية) ومتغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية) والمتغيرات المؤسسية (الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني) والوصول إلى الأسواق (درجة الانفتاح في حركة السلع ورأس المال) بالإضافة إلى توفر بنية تحتية قوية (الطرقات ووسائل المواصلات والاتصالات ,Arab-API 2016).

مما سبق يلاحظ تنوع وجهات النظر حول العوامل المساعدة على تحقيق ونجاح التنويع الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن تلك الدراسات تتفق على أن التركيز على مورد أو قطاع واحد يعد السب الأساسي في عدم القدرة على تحيق التنويع وهو ما يثبته اختلاف الظروف والنتائج بين البلدان النامية التي تعتمد على الاستخراج وتلك الصناعية التي تركز على الانتاج.

II، الدراسة التطبيقية :

بعد عرض الخلفية النظرية للموضوع من حيث أساليب قياسه أو العوامل المتحكمة فيه، سيتم فيما يلي التأكد من حقيقة تأثير تلك العوامل أو بعضها على مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان العربية. وقد آثرت الدراسة أن تتناول التنويع وتدعمه بدراسة التركز للصلة الوثيقة بينهما.

II-1، متغيرات الدراسة : لقد تم استنباط قائمة للمتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر على التنويع والتركز من الدراسات النظرية، حيث تم الأخذ ببعضها وإسقاط أخرى بسبب قلة البيانات المتوفرة عنها أو تضاربها بين المصادر المتوفرة. وأضيفت بعض المتغيرات التي يرى البحث أنه من المهم دراستها. وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1. Conc (Concentration): وهو المتغير التابع الأول ويقيس التركز الاقتصادي للصادرات أو الواردات في بلد ما. وهو عبارة عن مؤشر تبناه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD -في تقاريره، ويدعى أيضا Herfindahl-Hirschmann Index-HHI وقد تم تعديله ليأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، ويمكن حسابه وفق العلاقة الآتية :

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_{ij}}{\sum_{i=1}^{n} x_{ij}}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث Hj :يمثل مؤشر التركز لدولة أو مجموعة دول، و nعدد المنتجات المستوردة. وتفسَّر القيم المتحصل عليها على أنها تمثل درجة عالية من التركز على مجموعة سلعية معينة كلما اقتربت من الواحد. وكلما اقتربت القيمة من الصفر دلت على توزيع متناسق بين المجموعة السلعية المختارة .(UNCTAD, 2016) وتم استقاء بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات .UNCTAD

2. Div (Diversification): ويمثل المتغير التابع الثاني. وهو عبارة عن مؤشر يقيس التنويع وعلى وجه التحديد الانحراف المطلق لهيكل بلد معين عن الهيكل العالمي. ويعتبر مؤشرا معدلا لمقياس Finger-Kreinin لتماثل التجارة. ويحسب مؤشر التنويع بالعلاقة الآتية:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث hij :يمثل نصيب السلعة i من مجموع صادرات أو واردات بلد معين أو مجموعة من الدول، و hiنصيب السلعة i من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية. وكما هو الحال في مؤشر التركز فإن قيمة مؤشر التنويع تتراوح بين الصفر والواحد. ويعد الاقتصاد المعني بعيدا عن هيكل الاقتصاد العالمي بشكل كبير كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد. (UNCTAD, 2016)

3. Corruption: ويمثل مؤشر التحرر من الفساد. وهو أحد المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر المركب للحرية الاقتصادية الذي تديره مؤسسة .Heritage يقاس هذا المؤشر بدرجات تتراوح بين الواحد والمائة بحيث تدل هذه الأخيرة على درجة عالية من التحرر من الفساد. ومن المفترض أن يتناسب هذا المتغير عكسيا مع قيمتي كل من مؤشري التنويع الاقتصادي والتركز الاقتصادي، من منطلق أن تكافوء الفرص في السوق والشفافية يساهمان في اعتماد القوانين المناسبة واتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة

LEZINRU

على مستوى المؤسسة التشريعية في البلد أو مجموعة البلدان المعنية بالدراسة، مما يؤدي إلى انجاح عدد مهم من القطاعات والمشاريع ويضمن تناسق الهيكل الاقتصادي؛ ويترجم ذلك إلى اتجاه قيمتي مؤشري التركز والتنويع نحو الصفر كلما اتجهت قيمة المتغير المستقل إلى المائة. في حين أن انتشار الفساد قد يشوه الوجه الاقتصادي للبلد ويجعل القرارات المهمة تنحرف لصالح ثلة من الأفراد أو المؤسسات على حساب المصلحة الاقتصادية العامة .

4. Educ: ويمثل الانفاق الحكومي على التعليم في مختلف أطواره كنسبة من الناتج الداخلي الخامGDP-، وقد تمت الاستعاضة به عن متغير الطاقات البشرية الذي تناولته الدراسات النظرية. وتم استقاء بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي وتمت نسبته إلى بيانات GDP من ذات القاعدة، ولا يشمل هذا المتغير تكاليف المباني والتجهيزات. ويتوقع أن يتناسب هذا المتغير عكسيا مع قيمتي المتغيرين التابعين باعتبار أن الانفاق على التعليم من قبيل الاهتمام بالطاقات البشرية، ومن المفترض أن يوجه هذا الانفاق، سيما في المستويات العليا للتعليم، نحو تخريج الكفاءات التي تتماشى ومتطلبات الاقتصاد، مما يساهم في إحداث تنوع وتوازن في الثروات التي ينتجها المجتمع.

5. Exchange: ويعبر عن سعر صرف عملة بلد معين مقابل الدولار، وهذا المتغير يساهم في تعديل التشوهات التي قد يحدثها سعر الصرف في متغيرات النموذج التي تتخذ الدولار كوحدة لها .

6. Freedom: وهو يمثل مؤشر الحرية الاقتصادية، وتهتم به أيضا مؤسسة Heritage، ويحسب بذات الطريقة التي يعتمد عليها المؤشر .corruption ويفترض فيه أيضا أن يسلك سلوكا معاكسا لقيمتي المتغيرين التابعين، باعتبار أن الحرية الاقتصادية تشمل على سبيل المثال الحرية المالية والضريبية والتجارية، مما يساهم في توجيه الموارد التوجيه الصحيح نحو القطاعات التي تعاني عجزا ويسمح بتحسين مستوى التركز والتنويع الاقتصاديين.

7. Loan: ويعني سهولة الوصول إلى القروض من طرف القطاع الخاص. وقد تم التعبير عنه بمؤشر القروض التي يحصل عليها القطاع الخاص من البنوك كنسبة من GDP، ويتناسب ذلك عكسيا مع قيمتي التنويع والتركز، لأنه ما من شك في أن الحصول على

القروض بصورة سهلة يساهم في تشغيل عجلة النمو والإنتاج بفضل انشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي.

8. Rawimp: ويمثل واردات البلد من المواد الأولية، وعلاقتها مع قيمتي المؤشرين التابعين عكسية أيضا، حيث أن زيادة استيراد المواد الأولية لا بد وأن ينعكس إيجابيا على زيادة الانتاج، كما أن تنوع المواد الأولية المستوردة يدل على أن هناك اتجاها نحو زيادة وتنويع الانتاج. وقد تم الحصول على بيانات واردات المواد الأولية باستنطاق قاعدة بيانات الأمم المتحدة comtrade باستخدام الترميز السلعي SITC الاصدار الثالث. وحسب هذا الترميز فإن المواد الأولية يعبر عنها بالمجموعتين الثانية والرابعة .

9. FDI: ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من .GDP ومن المفترض أن يتناسب عكسيا مع قيمتي المؤشرين معبرا عن تحسن في وضعية التركز والتنويع، حيث تنظر البلدان النامية، ومنها بلدان الدراسة، عادة إلى الاستثمار الأجنبي على أنه من أهم محركات عجلة الصناعة. وقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD للحصول على بيانات هذا المتغير.

وقد تم جمع بيانات عن هذه المتغيرات خلال 21 عاما بين 1995 و2015 وعن ستة عشر بلدا عربيا تتمثل في: الأردن والبحرين والجزائر والسعودية والسودان والكويت والمغرب واليمن وتونس وسوريا وعمان وقطر ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا. وقد استبعد من القائمة البلدان التي تغيب فيها على طول السلسلة بيانات متغير أو أكثر.

II-2، نموذج الدراسة وتقدير المعلمات: تمت الاستعانة في هذه الدراسة بالبرمجية Eviews9 لتقدير بيانات Panel باعتبارها من أسلم السبل لإجراء الدراسات المقارنة .

1. شكل النموذج: تتخذ نماذج البانل (أو النماذج الطولية) ثلاثة صيغ مختلفة، ويعد أحدها فقط مناسبا لأي حالة مدروسة، وتكتب على الشكل أدناه. (الجمال، 2012 ؛ Gujarati, 2012) ويمكن كتابة نموذجي التركز والتنويع على النحو **الآتي** :

LEZINRU

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 corruption_{it} + \beta_2 educ_{it} + \beta_3 exchange_{it} + \beta_4 FDI_{it} + \beta_5 Freedom_{it} + \beta_6 Loan_{it} + \beta_7 Rawimp_{it} + \mu_{it} \ldots\ldots (1)$$

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 corruption_{it} + \beta_2 educ_{it} + \beta_3 exchange_{it} + \beta_4 FDI_{it} + \beta_5 Freedom_{it} + \beta_6 Loan_{it} + \beta_7 Rawimp_{it} + \mu_{it} \ldots\ldots (2)$$

$$Y_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 D_2 + \alpha_3 D_3 + \alpha_4 D_4 + \alpha_5 D_5 + \alpha_6 D_6 + \alpha_7 D_7 + \alpha_8 D_8 + \alpha_9 D_9 + \alpha_{10} D_{10} + \alpha_{11} D_{11} + \alpha_{12} D_{12} + \alpha_{13} D_{13} + \alpha_{14} D_{14} + \alpha_{15} D_{15} + \alpha_{16} D_{16} + \beta_1 corruption_{it} + \beta_2 educ_{it} + \beta_3 exchange_{it} + \beta_4 FDI_{it} + \beta_5 Freedom_{it} + \beta_6 Loan_{it} + \beta_7 Rawimp_{it} + \mu_{it} \ldots (2bis)$$

$$Where: D_2 = 1 \text{ for the country } 2, D_2 = 0 \text{ otherwise and so on}$$

$$Y_{it} = \beta_1 + \beta_2 corruption_{it} + \beta_3 educ_{it} + \beta_4 exchange_{it} + \beta_5 FDI_{it} + \beta_6 Freedom_{it} + \beta_7 Loan_{it} + \beta_8 Rawimp_{it} + w_{it} \ldots\ldots (3)$$

$$where: w_{it} = \varepsilon_i + \mu_{it}$$

$$Y_{it} = conc_{it} (or\ Div_{it})$$

$$i = 1,2 \ldots,16\ (countries\ or\ cross - sections)$$

$$t = 1,2,\ldots,21\ (years\ )$$

يسمى النموذج (1) الصيغة المجمعة لبيانات البانل-Pooled Panel Model، وتقوم على افتراض أن جميع مفردات الدراسة متشابهة. لذلك يظهر الحد الثابت غير مرتبط لا بالزمن ولا بالدول. بينما تسمى الصيغة (2) بنموذج الآثار الثابتة، حيث يفترض أن كل دولة تختلف عن الأخرى بينما كل السنوات متشابهة في البلد الواحد لذلك يظهر القاطع مرتبطا بالبلد وغير مرتبط بالزمن، بحيث يكون لكل بلد قاطع مختلف بل ويعبر عن كل بلد بمتغير وهمي. وعند التقدير بصيغة الأثر الثابت من الأفضل استخدام النموذج (2bis) والشكل (3) يسمى بنموذج الآثار العشوائية حيث أن البلدان تشترك في نفس المتوسط معبرا عنه بالحد الثابت بينما الاختلافات بين البلدان تظهر في الحد العشوائيεi . (الجمال، 2012 ؛ Gujarati, 2012.)

2. تحديد النموذج واختبار الاستقرار: ولاختيار النموذج الأنسب لهذه الدراسة، لا بد من القيام باختبارين هامين على مرحلتين: الاختبار الأول هو اختبار Wald للاختيار بين

نموذج البيانات المجمعة والآثار الثابتة، والاختبار الثاني للاختيار بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية. ولا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا إذا ثبت أن نموذج الآثار المجمعة غير مناسب (الجمال، 2012). وفي حالة اختيار نموذج الآثار العشوائية من المناسب التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (الشوربجي،2011). وقبل التقدير من الواجب أولا اختبار استقرار السلاسل الزمنية للنموذج لتفادي الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف.

وتمت دراسة استقرار السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختباراتLevin, Lin & Chu وIm, Pesaran and Shin W-statوADF - Fisher Chi-squareو PP - Fisher Chi-square. وتقوم جميع هذه الاختبارات على أساس الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة. وقد نتج عن تطبيق هذه الاختبارات النتائج الآتية:

الجدول 1: اختبارات جذر الوحدة عند مستوى معنوية 0.05

السلاسل	P-value				القرار
	Levin, Lin & Chu	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF-Fisher Chi-square	PP- Fisher Chi-square	
Conc	0.1768	0.8140	0.7610	0.6889	غير مستقرة
Div	0.2519	0.9177	0.7452	0.8070	غير مستقرة
Corruption	0.0136	0.0055	0.0030	0.0000	مستقرة
Educ	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	مستقرة
Exchange	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	مستقرة
FDI	0.0015	0.0000	0.0001	0.0000	مستقرة
Freedom	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	مستقرة
Loan	0.8026	0.9804	0.7677	0.9991	غير مستقرة
Rawimp	0.9986	1.0000	1.0000	1.0000	غير مستقرة

المصدر: مخرجاتEviews9

يبين الجدول أن أربعة سلاسل تعاني من مشكلة جذر الوحدة، ويتعلق الأمر بكل من التركز والتنويع والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام وواردات المواد الأولية. وعند اجراء الفرق الأول لهذه السلاسل وإعادة الاختبارات عادت السلاسل إلى وضعية الاستقرار، حيث أن جميع قيم P-value أقل من مستوى المعنوية 0.05. ومن ثم يمكن تنفيذ الانحدار في نموذجي التركز والتنويع.

3. تقدير معلمات نموذج التركز: كما ذكر سابقا لا بد أولا من المفاضلة بين الانحدار المجمع ونموذجي الآثار الثابتة. ويمكن صياغة فرضيات هذا الاختبار على النحو **الآتي:**

LEZINRU

$$H_0: D_2 = D_3 = \cdots = D_{16} = 0$$
$$H_1: \exists\, i / D_i \neq 0$$

إذا كانت قيمة الاختبار F غير معنوية تقبل فرضية العدم ويكون نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب، وخلاف ذلك يتم الانتقال إلى الاختبار الثاني للاختيار بين الآثار العشوائية والآثار الثابتة. وعند تطبيق اختبار Wald تبين أن p-value=0.6355 وهي أكبر من مستوى المعنوية، مما يقتضي بقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، ويعني هذا أن البلدان العربية متشابهة فيما بينها فيما يتعلق بالتركز ومن ثم يمكن تجميع بياناتها في نموذج واحد ولا تقتضي الضرورة حينئذ القيام باختبار Hausmann للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية .

الجدول 2: نتائج التقدير بصيغة الانحدار المجمع في نموذج التركز

المتغير	المعلمة	p-Value	المتغير	المعلمة	p-Value
	c	0.3712	FDI	β_4	0.9643
Corruption	β_1	0.3545	Freedom	β_5	0.4932
Educ	β_2	0.6586	Loand	β_6	0.6419
Exchange	β_3	0.1453	rawimpd	β_7	0.9712
adjusted R^2	**-0.032386**	**p-value for (F)**	**0.878296**	**DW**	**2.521984**

المصدر: مخرجات Eviews9

يبين الجدول أن النموذج بكامله غير معنوي وجميع المعلمات منفردة غير معنوية، بالإضافة إلى القدرة التفسيرية الضعيفة جدا. وقيمتها السالبة توحي بأن النموذج سيء. مما يدل على وجود مشكلة في النموذج، ويدعم ذلك قيمة احصاءة Durbin Watson (DW) التي تبدو قريبة من منطقة عدم القدرة على اتخاذ القرار. ويشير ذلك على الأقل إلى الاشتباه في وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .Autocorrelation وللتأكد من ذلك لا بد من التعمق في اختبار .DW وبدلالة عدد المتغيرات المفسرة (7) وعدد المشاهدات (127) تموضعت قيمة DW في منطقة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بين القيمتين 4 و2.36 (Bourbonnais, 2015).

ولعلاج هذه المشكلة تمت إعادة الاختبار بالشكل اللوغاريتمي للنموذج وباستخدام الفرق الأول (عطية، 2004). وعلى الرغم من ذلك لم يتخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبقيت المعلمات غير معنوية. لذلك تمت إعادة التقدير بنموذج الانحدار الذاتي AR(1) ، وعند إعادة تطبيق اختبار DW بواقع 106 مشاهدة وثماني متغيرات مفسرة تموقعت قيمة DW في منطقة عدم القدرة على اتخاذ القرار بين القيمتين 2.5 و2.15. ولأن القيمة المتوسطة بينهما هي 2.32 فإن قيمة DW تصبح اقرب لمنطقة عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء .(Bourbonnais, 2015) ومع ذلك فالنموذج بقي غير معنوي والمتغيرات المفسرة كذلك، هذا على الرغم من اتباع طريقة الحذف التراجعي Backward Elimination لاكتشاف المتغيرات المفسرة المناسبة. والنتيجة نفسها بإعادة التقدير عن طريق تقييس البيانات بطرح المتوسط والقسمة على الانحراف المعياري لكل مشاهدة.

4. تقدير معلمات نموذج التنويع: كما هو الحال في النموذج السابق، ستتم أولا المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة. وبتطبيق اختبار Wald يتبين أن قيمة p-value=0.9414 مما يقتضي قبول فرضية العدم التي تفيد بأن نموذج الانحدار المجمع هو الانسب للتقدير، وهذا لا يستدعي الانتقال إلى اختبار المفاضلة بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية .

الجدول 3: نتائج التقدير بصيغة الانحدار المجمع في نموذج التنويع الاقتصادي

المتغير	المعلمة	p-Value	المتغير	المعلمة	p-Value
	c	0.2640	FDI	β_4	0.2727
Corruption	β_1	0.3673	Freedom	β_5	0.6548
Educ	β_2	0.8548	Loand	β_6	0.2812
Exchange	β_3	0.6732	Rawimpd	β_7	0.9942
adjusted R^2	**-0.007083**	**p-value for (F)**	**0.529757**	**DW**	**2.515071**

المصدر: مخرجات Eviews9

لم تختلف نتيجة التنويع عن نتيجة التركز، حيث أن التقدير بالانحدار المجمع يبين عدم معنوية النموذج ككل وعدم معنوية جميع المعلمات، بالإضافة إلى القدرة التفسيرية المنخفضة جدا والسالبة. وتنبئ قيمة احصاءة DW بوجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وعند عدد مشاهدات يساوي 127، تأكد ذلك حيث تمركزت احصاءة DW بين

القيمتين 4 و2.36 في منطقة وجود الارتباط. ولم يتغير الوضع بإعادة تنفيذ الاختبار بالفروق كما لا يمكن إعادته بالصيغة اللوغاريتمية لأن عدد المشاهدات أقل من الشرط الذي يتطلبه تطبيق اختبار .DW وبإعادة التقدير عن طريق نموذج AR(1) وإعادة اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء عند عدد مشاهدات يساوي 106 وثماني متغيرات، كانت قيمة الاحصاءة في منطقة عدم وجود مشكلة الارتباط بين القيمتين 2 و2.15. وبعد إعادة التقدير بقي النموذج والمتغيرات غير معنوية. وبإتباع جميع المحاولات التي تم القيام بها بالنسبة لمؤشر التركز، بقيت النتيجة على حالها.

3-II، اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

H0,1: لا تؤثر المتغيرات المستقلة على التنويع/التركز الاقتصادي في الدول المختارة عند مستوى دلالة 5%

يمكن التعبير عن هذه الفرضية لغرض الاختبار احصائيا كما يلي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = ... = \beta_7 = 0$$
$$H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0$$

تبين من خلال خطوات التقدير أن جميع المعلمات في النموذج لم تكن معنوية، وهذا ما يقتضي بقبول فرضية العدم القائلة بعدم تأثر كل من التنويع والتركز الاقتصاديين بأي من العوامل التي تتحكم بهما والمدرجة في النموذج.

H0,2: لا يوجد اختلاف بين دول الدراسة من حيث تأثير العوامل المستقلة على التنويع الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%

إن هذه الفرضية مقبولة أيضا من منطلق أن التقدير تم ببيانات البانل المجمعة التي فرضتها الاختبارات الإحصائية. مما يعني أن الدول العربية المختارة متشابهة فيما بينها من حيث تأثير أو عدم تأثير العوامل المختلفة على التنويع والتركز.

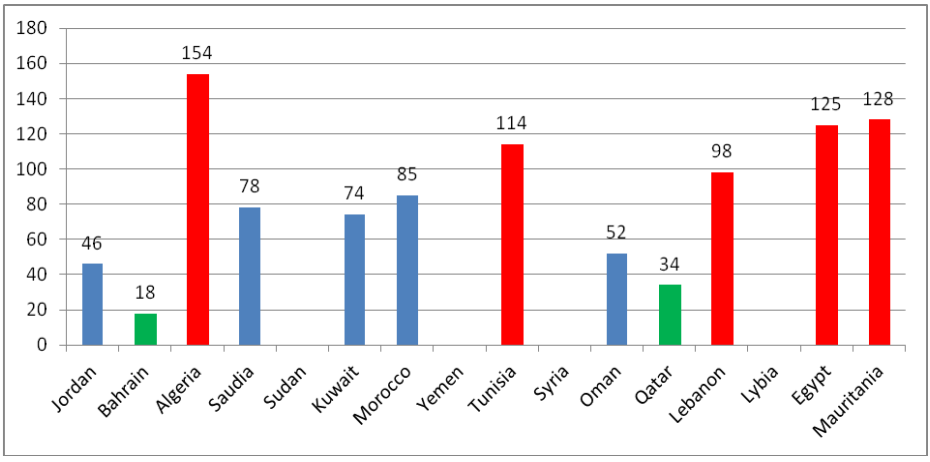
ومن ثم يمكن القول أنه من خلال تقدير نموذجي التركز والتنويع بالانحدار المجمع تبين بأن هذين المؤشرين لا يتأثران احصائيا بأي من الامكانيات المتاحة في البلدان العربية من مواد أولية وموارد بشرية واستثمار أجنبي مباشر وموارد مالية متوفرة في البنوك، على الرغم من أن كل تلك المتغيرات تتفق مع الخلفية النظرية للموضوع، وقد يعود السبب في ذلك إلى العديد من الاحتمالات، سيتم مناقشتها فيما يلي:

LEZINRU

سجل مؤشر التحرر من الفساد في الغالبية الساحقة للدول العربية التي شملتها الدراسة انخفاضا إلى أقل من 50 نقطة (Heritage, 2016) (للاطلاع على بيانات وضعية مؤشر التحرر من الفساد في عينة مختارة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015 يمكن الاتصال على البريد(leila.chikha@univ-batna.dz) وهذا ما يدل على مستوى مرتفع من الفساد، الذي يؤدي إما إلى انحراف استغلال الموارد المتاحة عن وجهته الصحيحة أو إلى عدم استغلال الموارد من الأساس بسب عراقيل الفساد. فقد يحجم المستثمر الأجنبي عن انجاز مشاريع جديدة إذا ما اصطدم بمستوى محبط من ظاهرة الرشوة مثلا. وقد يتزامن ذلك مع انخفاض في الحرية الاقتصادية الممنوحة للأجانب والمحليين في ممارسة النشاط الاقتصادي من جميع الجوانب، سيما المكوِّنة منها لمؤشر الحرية الاقتصادية: كالحرية المالية وحرية ممارسة الأعمال والحرية الضريبية والحرية التجارية.

LEZINRU

الشكل 5: ترتيب البلدان العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية من أصل 178 دولة عام 2015



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات:

http://www.heritage.org/index/ranking, Last visited : August 15, 2016

يتبين من الشكل أنه ولا واحدة من البلدان العربية احتلت واحدة من المراتب الخمسة الأولى التي تدل على الوضعية المثلى للحرية الاقتصادية (Heritage, 2016)، بل إن معظمها متوسطة الحرية أو على الأكثر لا توفر الحرية الاقتصادية كما يجب (للاطلاع على بيانات وضعية مؤشر الحرية الاقتصادية في عينة مختارة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015 يمكن الاتصال على(leila.chikha@uinv-batna.dz). وقد لا تكون النتيجة التي توصل إليها النموذج غريبة إذا تم تفحص وضعية قيم مؤشري التركز والتنويع في بلدان الدراسة (للحصول على بيانات وضعية التنويع والتمركز الاقتصاديين في عينة من البلدان العربية خلال الفترة 1995-2014 يمكن الاتصال على البريد الالكتروني(leila.chikha@univ-batna.dz). وتوضح البيانات كيف أن قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي تتخطى عتبة 0.5 في كل البلدان العربية التي شملتها الدراسة وليس هذا وحسب بل إن غالبيتها الساحقة تتجه نحو الواحد من سنة لأخرى، مما يعني أن درجة التنويع في هذه البلدان ضئيلة جدا وأن البلدان العربية تعتمد في التصدير ومن ثم في الانتاج على سلعة بعينها أو على مجموعة سلعية محدودة.

وبالمثل، فإن وضعية التركز في البلدان العربية أيضا سيئة، فجل قيم المؤشر تتعدى عتبة 0.5 ماعدا بالنسبة للسودان والسعودية وقطر ولبنان. وتونس هي البلد الوحيد الذي تحسنت فيه وضعية التمركز في العشر سنوات الاخيرة من السلسلة بين 2004 و2014. وعلى الرغم من ذلك فإن التمركز في البلدان العربية أفضل من التنويع، مما يوحي بأن هيكل صادرات البلدان العربية مجتمعة ليس بعيدا كثيرا عن الهيكل السلعي العالمي .

وربما يعود عدم تحقق التركز والتنويع الاقتصاديين الإيجابيين إلى عدم تناسق حركة واردات المواد الأولية والاستثمار الاجنبي المباشر (للحصول على بيانات تطور الاستثمار الاجنبي المباشر وواردات المواد الأولية في عينة مختارة من البلدان العربية خلال الفترة 1995-2014 يمكن الاتصال على البريد leila.chikha@univ-batna.dz). وفي هذا المقام يتبادر إلى الذهن أن جل المشاريع التي قد يكون الاستثمار اتجه إليها ليست ذات طبيعة انتاجية محضة كالخدمات والصناعة الاستخراجية، وهذا يتوافق مع الطبيعة الريعية والزراعية لمعظم البلدان العربية، أو أن المشاريع الأجنبية تستغل ما يتوفر من مواد أولية داخل البلدان محل الدراسة دون أن يؤثر ذلك لا على زيادة الطلب من المواد الأولية ولا على مستوى المنتجات الجديدة المعروضة في السوق المحلية وتلك الموجة للتصدير.

وربما يعود السبب أيضا في فشل الاقتصاديات العربية في تحقيق التنوع والتركز المنشودين إلى غياب التناسق بين الزيادات المسجلة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص وحركة تطور

الاستثمار الاجنبي المباشر التي لم تكن في مستوى التسهيلات الممنوحة والتي قد تكون غير كافية ومحدود بإمكانيات كل بلد في تقدير بعض الشركات. وتوضح قراءة البيانات جليا (للحصول على بيانات تطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من البلدان العربية خلال الفترة 1994-2015 يمكن الاتصال على البريد(leila.chikha@univ-batna.dz) أن القروض الممنوحة كنسبة من GDP تتفوق على الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من GDP في كل دول العينة، وهذا ما يطرح تساءلا حول مصير الأموال التي تحصل عليها الشركات، وإذا تم التسليم بأن تكون كل تلك الأموال موجهة إلى المستثمر المحلي فلماذا لم تساهم في بلوغ التنويع الاقتصادي المرجو.

الخلاصة:

تتحدث الدراسات المختلفة عن أن التنويع الاقتصادي يتحقق في ظل وجود العديد من الظروف كتوفر اليد العاملة المؤهلة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والأهم من كل ذلك التنسيق بين مختلف السياسات كالسياسة التجارية والصناعية وسياسة الاستثمار للتحول من الاستخراج إلى الانتاج، خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد على الريع. وتتجلى هذه الصورة في الفرق البَيّن بين ظروف البلدان النامية التي فشلت في تحقيق التنويع والابتعاد عن التركز والبلدان الصناعية التي تحررت من الأحادية القطاعية.

لقد عملت الدراسة الحالية على التحقق من مساهمة العوامل المتاحة في تحقيق التنوع والتركز الاقتصاديين في عينة من البلدان العربية المختارة. وتم تقدير النموذج بيانات البانل والبرمجية .Eviews9 وقد ثبت من خلال الدراسة أن حالة البلدان العربية متشابهة فيما بينها لذلك فهي تتوافق مع نموذج الانحدار المجمع، وهذا ما يتعارض مع وجهة نظر Fattouh & El-Katiri. وبعد التقدير واجراء كل التعديلات الضرورية تبين أن النموذج غير جيد وكل المعلمات غير معنوية، مما يدل على أن البلدان العربية تعاني أولا من غياب التنويع الاقتصادي والتركيز على انتاج وتصدير سلعة واحدة أو مجموعة سلعية محددة، كما أن هذا التركيز والتنوع وإن كانا سيئين فهما لا يتأثران بأي من العوامل المذكورة آنفا. وقد يعود ذلك إلى العديد من الأسباب منها ارتفاع معدل الفساد أو غياب الاستغلال الأمثل للقروض الممنوحة والمواد الاولية المستوردة أو المتوفرة. ولعل السبب الأساسي كما أشارت إليه الدراسات التي تناولت البلدان العربية هو اعتماد معظمها على الإيرادات النفطية التي كانت مجزية إلى وقت قريب فجعلت تلك البلدان لا تحاول استغلال امكانياتها المتاحة المتبقية والارتباط بما تدره المحروقات، مما جعلها غير راغبة في البحث

LEZINRU

على قطاع أو قطاعات بديلة، والرغبة في التحرر من قبضة أحادية القطاع كان مجرد أمنيات لم تجد سبيلها نحو التجسيد.

وقد يعود السبب في عدم معنوية معلمات المتغيرات المختارة في الدراسة إلى استبعاد بعض المتغيرات التي لم تظهر في النموذج. ومن ثم يمكن إعادة ذات الدراسة بإضافة تلك المتغيرات كنسبة مساهمة القطاع الخاص في الانتاج، أو إضافة بلدان أخرى حال توفر البيانات الكافية، أو يمكن تقدير النماذج بالسلاسل الزمنية حيث تؤخذ كل دولة على حدة. ولعل أهم ما يمكن أن توصي به هذه الدراسة هو العمل على تنسيق مختلف السياسات العربية وإحياء التكامل الاقتصادي الحقيقي للوصول إلى مستويات مثلى من استغلال الموارد المتاحة وتقاسم المخرجات والظهور كقوة اقتصادية عربية في مواجهة القوى الاقتصادية التقليدية والحديثة في كل من أمريكا وأوروبا وآسيا.

LEZINRU

المراجع:

1. الجمال، زكريا يحيى. "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، عدد 21، 2012، ص.ص.266-285
2. الخاطر، خالد بن راشد. " تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون". دراسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015
3. الخطيب ممدوح عوض. " التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي". المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16-17 فبراير 2014.
4. الشوربجي، مجدى. "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، ورقة مقدمة في الملتقي الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر: 13-14 ديسمبر 2011
5. المعهد العربي للتخطيط،

www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf, Last visited: August 28, 2016

6. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (2004)
7. Ahmadov, Anar. "Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries", May 4, 2012, http://www.abctech.ca/uploads/files/Management_and_Strategy/Ahmadov.pdf , last visit: 16/08/2016.

8. Bourbonnais, Régis. Econométrie, Cours et Exercices Corrigés, 9ème Ed. Paris: Dunod, 2015
9. Fattouh, Bassam; El-Katiri, Laura. "Energy and Arab Economic Development". Arab Human Development Report, Research Paper Series. United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, 2012
10. Gujarati, Damodar. Econometrics by Example, New York: Palgrave Macmillan, 2012
11. Gelb, Alan. « Diversification de L'économie des Pays Riches en Ressources Naturelles ». Séminaire de Haut Niveau du FMI Ressources Naturelles, Finance et Développement, Alger, 4-5 Novembre 2010.
12. http://comtrade.un.org/db/dqBasicQuery.aspx, Last visited : August 2, 2016.
13. http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators&l=en, Last Visited: July 10, 2016
14. http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx, Last Visited : August 6, 2016
15. www.heritage.org/index/visualize

LEZINRU